

الأسهم المتوافقة وكيفية تطهيرها فاطمة فواز الكليب

مادة تمويل إسلامي
إشراف : د. سعود الثاقب

الفهرس

المقدمة

4 تعريف الأسهم وحقيقته
ما هو السهم

4 أنواع الشركات من حيث توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية

- شركات إسلامية
- شركات محرمة
- شركات متوافقة

5-6 الحكم الشرعي لهذه الأنواع وأراء الفقهاء فيها

- الشركات الإسلامية وأراء الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية فيها.
- الشركات المحرمة وأراء الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية فيها
- الشركات المتوافقة
- الرأي الأول: القول بالحرمة
- الرأي الثاني: القول بالجواز بضوابط

6-8 ضوابط ومعايير شراء الأسهم المتوافقة لدى المجامع الفقهية والهيئات الشرعية

- الإيوافي
- ideal rating
- شركة بوبيان كابيتال
- بنك الراجحي
- بنك البلاد

9-10 تطهير الأسهم المتوافقة

- تعريف تطهير الأسهم
- ضوابط ومصارف تطهير الأسهم المتوافقة

11 موقع المقاصد

12 هل تتحول الأسهم المتوافقة إلى محرمة؟ والمحرمة إلى متوافقة؟

- هل تتحول الأسهم المتوافقة إلى محرمة؟ والمحرمة إلى متوافقة؟
- ما سبب التحول؟ وما الفائدة من معرفته؟
- أمثلة

13 الخاتمة

14 المصادر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

كثرت أحاديث الناس عن الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة وخاصة عن موضوع شرعية شراء الأسهم وتداولها، وهل يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أو لا، وظهرت في الآونة الأخيرة بعض الفتاوى المختلفة من أهل العلم عن حكم شراء وتداول بعض الأسهم، فبعض الفتاوى ترى جواز، وبعضها يرى أن ذلك حراماً، مما جعل الكثير من الناس يتناقلون هذه الفتاوى في مواقع التواصل الاجتماعي وأثار الكثير من التساؤلات بين الناس عنها.

وفي هذا البحث حاولت أن أبين وأتكلّم عن أنواع الأسهم، وركزت على نوع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وماذا قال عنه علماء الفقه والدين وماهي آراؤهم وأدلتهم وختمت البحث بموضوع ضوابط الأسهم المتوافقة وهل يتغير السهم المتوافق إلى محرم، والمحرم إلى متوافق وذلك لأرفع اللبس الذي وقع عند بعض الناس حول بعض الأسهم. وأرجو من الله أن يوفقني فيما كتبت وما توصلت إليه إنه سميع عليم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعريف السهم

السهم في اللغة يعني النصيب.
وأما في الاصطلاح الفقهي يعني: صك يمثل نصيبا عينيا أو نقديا في رأس مال الشركة، قابل للتداول، يعطي مالكة حقوقا خاصة. وقد عرفت المعايير الشرعية السهم بأنه: حصة الشريك في موجودات الشركة، ممثله بصك قابل للتداول.

وبناء على ما تقدم يمثل السهم وثيقة مستقلة تعطى للمساهم، وتتضمن المعلومات الخاصة بالشركة مثل اسم الشركة، ومقدار رأس مالها وجنسياتها، ومركزها الرئيسي، ورقم السهم وقيمه الاسمية، واسم صاحبه إن كان سهما إسميا، أو يكتب فيه أنه لحامله.

تقسيم الشركات من حيث توافقها مع أحكام الشرعية الاسلامية

تنقسم الشركات الى ثلاثة أنواع وذلك بالنظر الى مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي كما يلي:

النوع الاول: شركات اسلامية

وهي شركات تلتزم بالعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية. ويستلزم من هذا أن يكون هناك هيئة شرعية لدى كل من هذه الشركات لمعرفة كيفية عمل الشركة وفق الشريعة الاسلامية. مثال على ذلك البنوك الاسلامية وشركات التامين التكافلي وشركات الاستثمار الاسلامية.

النوع الثاني: شركات محرمة

وهي شركات تهدف للعمل بالأموار المحرمة وتتعامل بالمحرمات، مثل الشركات التي تتعامل ببيع الخمر ولحم الخنزير والقمار والبنوك التقليدية والتامين التقليدي وشركات الاستثمار التقليدية.

النوع الثالث: شركات متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية

وهي شركات تهدف الى العمل بالأموار المباحة شرعا ويكون أساسها حلال ولكنها قد تتعامل بالمعاملات المحرمة، كالجمعيات التعاونية والشركات العقارية، وشركات الاتصال وشركات التجزئة. فعمل هذه الشركات عمل جائز إلا أنه لا ينص نظامها الأساسي على التقيد بالعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، فقد تقرض بالربا، أو تضع أموالها في بنوك تقليدية أو أن تطرح بعض المنتجات غير الجائزة.

الحكم الشرعي لهذه الأنواع وآراء الفقهاء فيها

أولاً: شركات اسلامية

يرى الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية جواز شراء وتداول هذا النوع من الأسهم. والسبب الذي أجاز شراء وتداول هذا النوع أن هذه الشركات لديها هيئة شرعية تراقب أعمالها وهي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية. جاء في معيار الاوراق المالية رقم ٢١ بند ١/٢ يجوز اصدار الأسهم إذا كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله مشروعاً، ألا يكون الغرض من انشائها التعامل في أمور محرمة، مثل تصنيع الخمر، أو الإتجار في الخنازير، أو التعامل بالربا، فإن كان غرضها غير مشروع حرم إنشاء الشركة، وحرم إصدار الأسهم التي تتكون منها هذه الشركة.

ثانياً: شركات محرمة

في هذا النوع، أجمع الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية بعدم جواز هذا النوع من الأسهم وحرمة شراء وتداول أسهمها لأنه أساس هذه الشركة حرام وتعمل بخلاف أحكام الشريعة الاسلامية.

ثالثاً: شركات متوافقة

اختلف الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية في حكم شراء وتداول هذا النوع من أنواع الشركات الى رأيين:

الرأي الاول: اتجه الى أن بيع وشراء وتداول هذا النوع من الأسهم محرم، وقال بذلك المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وهيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، وبنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي في السودان، وسبب ذلك ما يلي:

١- يمثل السهم جزءاً شائعاً من رأس مال الشركة، والمساهم يملك حصة شائعة في موجودات الشركة، فكل مال تقرضه الشركة بفائدة أو تقرضه بفائدة، فللمساهم نصيب منه لان الذين يباشرون الاقراض والاقتراض بالفائدة يقومون بهذا العمل نيابة عنه والتوكيل بعمل محرم لا يجوز.

٢- أن منع المسلمين من مشاركة هذه الشركات سيكون من نتائج ذلك فتح باب للاستثمار المشروع مما يؤيد إقبال المسلمين على الشركات الإسلامية وترك غيرها

الرأي الثاني: اتجه هذا الرأي الى جواز بيع وشراء وتداول هذا النوع من الأسهم، وقال بذلك هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الأيوبي) والهيئة الشرعية لمصرف الراجحي والهيئة الشرعية لبنك البلاد والهيئة الشرعية لشركة بوبيان كابيتال والشيخ ابن منيع والدكتور القرة داغي ولكن بشروط وذلك لان :

1. الاخذ بقاعدة " الحاجة العامة تنزل منزله الضرورة الخاصة" ويعني أن هناك الكثير من الحالات التي هي بحاجة الى شراء هذا النوع من الأسهم لأنه لا يوجد خيار متاح غير هذا النوع، فالشركات الإسلامية والتي لديها هيئات شرعية قليلة إذا قارنها بالشركات المتوافقة، فالحاجة ماسة لتداولها مع تطبيق الضوابط عليها وتطهير المال المحرم.

2. ذكر بعض الفقهاء أن المال الحرام إذا اختلط بالحلال ولم يكن حراما بعينه مثل الميتة، وأمكن تمييزه لم يحرم جميعه، بل يخرج مقدار الحرام ويحل له الباقي. وهذا رأي ابن تيمية وابن القيم والكاساني والعز بن عبد السلام.

3. أن القول بجواز التداول بالأسهم المتوافقة يحفز الشركات إلى أخذ تمويلات إسلامية، وتقليل التمويلات الربوية حتى تدخل الشركة من ضمن قائمة الأسهم المتوافقة وتكون متاحة لتداول الجميع.

ضوابط ومعايير شراء الأسهم المتوافقة لدى المجامع الفقهية والهيئات الشرعية

أولا: شروط هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الايوبي) في معيار الاوراق المالية بند

٢١

١/٤/٣. الا تنص الشركة في نظامها الأساسي أن من أهدافها التعامل بالربا، او التعامل بالمحرمات كالخنزير ونحوه.

٢/٤/٣. الا يبلغ اجمالي المبلغ المقترض بالربا، سواء كان قرضا طويل الاجل ام قرضا قصير الاجل، ٣٠٪ من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة علما بان الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه.

٣/٤/٣. الا يبلغ اجمالي المبلغ المودع بالربا، سواء اكانت مدة الايداع قصيرة او متوسطة او طويلة ٣٠٪ من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة علما بان الايداع بالربا حرام مهما كان مبلغه.

٤/٤/٣. الا يتجاوز مقدار الايراد الناتج من عنصر محرم نسبة ٥٪ من اجمالي إيرادات الشركة، سواء اكان هذا الايراد ناتجا عم ممارسه نشاط محرم ام عن تملك لمحرم. واذا لم يتم الإفصاح عن بعض الايرادات فيجتهد في معرفتها ويراعى جانب الاحتياط.

٥/٤/٣. يرجع في تحديد هذه النسب الى آخر ميزانيه او مركز مالي مدقق.

ثانيا: الشروط والمعايير لدى ideal rating

- ألا يزيد إجمالي الدخل المحرم عن ٥٪ من إجمالي الدخل.
- إجمالي المبالغ النقدية والودائع والأوراق المالية التي تحمل فائدة والاستثمارات طويلة الأجل لا ينبغي ان تتجاوز ٣٣٪ من متوسط القيمة السوقية للشركة لمدة ١٢ شهراً.
- يجب ألا يتجاوز إجمالي الديون التي تحمل فائدة ٣٣٪ من متوسط القيمة السوقية لمدة ١٢ شهراً.
- يجب ألا يتجاوز إجمالي المبالغ النقدية والودائع والذمم المدينة ٧٠٪ من إجمالي أصول الشركة.
- لا يسمح بالاستثمار في الأسهم الممتازة ذات الدخل الثابت.

ثالثا: الشروط والمعايير لدى شركة بوبيان كابيتال

- أن لا يتجاوز أو يتساوى مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم نسبة ٥٪ من إجمالي إيرادات الشركة.
- الإيداعات والاستثمارات التقليدية (في جانب الأصول) (يجب أن لا تتجاوز ٣٣٪) من القيمة السوقية بمعدل ١٢ شهراً أو مجموع الأصول

• القروض التقليدية (في جانب المطلوبات) % (يجب أن لا تتجاوز ٣٣٪) من القيمة السوقية بمعدل ١٢ شهراً أو مجموع الأصول.

• تنقية الإيرادات المحرمة – إن وجدت - عند التوزيعات النقدية.

رابعاً: الشروط والمعايير لدى الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي قرار رقم ٤٨٥

يجب أن يراعى في الاستثمار والمتاجرة في أسهم هذا النوع من أنواع الشركات المساهمة الضوابط الآتية:

• إن جواز التعامل بأسهم تلك الشركات مقيد بالحاجة، فإذا وجدت شركات مساهمة تلتزم اجتناب التعامل بالربا وتسد الحاجة فيجب الاكتفاء بها عن غيرها ممن لا يلتزم بذلك.

• ألا يتجاوز إجمالي المبلغ المقترض بالربا – سواء أكان قرصاً طويلاً الأجل أم قرصاً قصيراً الأجل- ٣٠٪ من إجمالي القيمة السوقية ما لم تقل عن القيمة الدفترية، علماً أن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه، وتؤخذ القيمة السوقية من متوسط قيمتها لكل ربع من أرباع السنة.

• ألا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم ٥٪ من إجمالي إيراد الشركة سواء أكان هذا الإيراد ناتجاً عن الاستثمار بفائدة ربوية أم عن ممارسة تعامل محرم أم عن تملك لمحرم أم عن غير ذلك. وإذا لم يتم الإفصاح عن بعض الإيرادات فيجهد في معرفتها، ويراعى في ذلك جانب الاحتياط.

خامساً: الشروط والمعايير لدى الهيئة الشرعية لبنك البلاد

• لا يزيد الاستثمار المحرم على ٣٣٪ من إجمالي الموجودات.

• لا يزيد القرض المحرم على ٣٣٪ من إجمالي الموجودات.

• لا يزيد الإيراد المحرم عن ٥٪ من إجمالي الإيرادات، ولا تنطبق هذه النسبة على الشركات التي لم تبدأ عمليات الإنتاج، إذ لا تعكس النسبة حينئذ حقيقة إيراد الشركة.

تطهير الأسهم المتوافقة

تعريف تطهير الأسهم هو إخراج المساهم أو المتداول في سوق الأسهم لقدر محدد من الأرباح التي يجنيها من استثماره في الشركات المتوافقة في أسواق الأسهم، مقابل ذلك الإيراد المحرم الذي تجنيه الشركة من أرباحها غير التشغيلية (الأخرى) أو اقتراضها لديون بطريقة غير شرعية.

الحكم الشرعي لتطهير الأسهم

يجب على من ساهم أو ضارب في شركة من الشركات المتوافقة أن يظهر أسهمه من الإيراد المحرم، ولا يجوز له الانتفاع بالعنصر المحرم بأي وجه من وجوه الانتفاع ولا التحايل على ذلك بأي طريق كان، فلا يحتسبه من زكاته، ولا من صدقاته، ولا يدفع منه ضريبة، ولا يستخدمه في دعاية أو إعلان، ولا غير ذلك.

ماهي طريقة تطهير الأسهم:

يقوم مالك السهم باحتساب الفترة الزمنية المراد تطهيرها لاحتساب مقدار العنصر المحرم ثم يقوم بضربه بعدد الأسهم التي يملكها، ومثال ذلك:

استثمر رجل أعمال في أسهم شركة المراعي السعودية وهي شركة متوافقة، وقد اشترى 100,000 سهم من تاريخ 1 / 1 / 2019، وباعها في 31 / 12 / 2019، ونسبة التطهير لكل سهم هي: 0.02306 ريال سعودي فيكون كالتالي:

التطهير: $0.02306 * 100,000 = 2,300$ ريال سعودي

تفاصيل الشركة	
إنتاج الأغذية	اسم القطاع
شركة المراعي	اسم الشركة
المراعي	اختصار الشركة
2280	رمز الشركة
مختلطة	الرأي الشرعي
0.00149415%	الإيرادات التقليدية
0.000702032%	الاستثمارات التقليدية
0.022372%	القروض التقليدية
0.0230668975 ر.س.	التطهير/سهم

ضوابط مصارف الاموال المجنبه

الاموال المجنبه هي الاموال الناتجه من تطهير الأسهم المتوافقه.

هناك مصارف كثيره يستطيع مالك سهم الشركه المتوافقه أن يضع فيها الاموال التي نتجت عن تطهير الأسهم، ومنها:

1. لا يجوز الانتفاع بهذه الاموال بأي طريقه سواء كان ذلك من خلال دفع ضريبه محصله عليه، أو دعايه له أو لشركته كان أو غير ذلك.
2. لا يجوز دفع الزكاه بها أو اعتبارها صدقه من الصدقات
3. يجوز صرفها على المشاريع التي يعود نفعها على عامه الناس مثل: المستشفيات والعيادات التي تعالج عامه الناس، وما يتعلق بذلك من الادويه أو الأدوات الطبيه.
4. يجوز صرفها للفقراء والمساكين والمحتاجين والاسر المتعففه.
5. يجوز صرفها على الحالات الانسانيه من المرضى وغيرهم.
6. يجوز صرفها على الفقراء الغارمين (المدنيين) والمسجونين.

موقع المقاصد:

يعتبر موقع مقاصد من أفضل المواقع والبرامج التي تعتني بشرعية الأسهم، وهو موقع متخصص بالأسهم السعودية، بحيث يضع فيه قائمة الأسهم المدرجة في البورصة السعودية ويصنفها إلى: أسهم نقية، وأسهم مختلطة، وأسهم غير متوافقة، وتحدث هذه القائمة بشكل دوري، كما تم وضع حساب تطهير الأسهم المتوافقة بطريقة سهلة وغير معقدة، إضافة إلى قاموس المصطلحات وبعض التقارير المهمة في هذا الجانب.

يشرف على هذا البرنامج الدكتور محمد بن سعود العصيمي أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وعضو اللجنة الشرعية في بنك البلاد السعودي

ومن مميزات هذا البرنامج أنه مجاني ويمكن الحصول عليه من خلال apple store



هل تتحول الأسهم المتوافقة الى محرمة؟ والمحرمة الى متوافقة؟

الكثير من الناس يتساءل عن الأسهم التي أفتى بها العلماء بأنها أسهم لا يجوز شراؤها هل تتغير في يوم إلى أسهم جائزة؟ وهل يعتبر هذا تناقضا في الحكم الشرعي الذي يصدر من علماء الدين أو لا؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نرجع إلى حكم أسهم الشركات المتوافقة الذي ذكرته سابقا، فمن رأى من العلماء جواز التداول بالأسهم المتوافقة ربط الجواز بضوابط معين فإن انطبقت الضوابط صار السهم جائزا، وإذا لم تنطبق الضوابط صار السهم محرما، وبذلك نستطيع الرد على من يدعي وجود التناقض في الفتاوى الشرعية في مواقع التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال لو اقترضت شركة قرضا ربويا يزيد عن 33% لخرجت الشركة من قائمة الأسهم المتوافقة، فإذا تمولت الشركة تمويلات إسلامية بما يقلل القرض الربوي إلى النسبة المذكورة رجعت الشركة إلى قائمة الأسهم المتوافقة.

ومن الأمثلة الواقعية شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، تهدف إلى تطوير محطة الزور الشمالية الأولى لتوليد الطاقة والمياه، وقد تم طرحها للاكتتاب العام للمواطنين، وثار الكثير من التساؤلات حول مدى جواز الاكتتاب في الشركة لان الهدف منها مباح وهو توليد الطاقة والمياه، ولكن قد صدرت الكثير من الفتاوى بعدم جواز الاكتتاب في هذه الشركة لانها غير متوافقة مع الضوابط الشرعية، ومنها:

- 1- لدى الشركة عقد تأجير تمويلي ربوي بقيمة 491 مليون دينار كويتي. مما يمثل 90% من اجمالي موجودات الشركة.
- 2- اشتملت إيرادات الشركة على فوائد ربوية، وقد بلغت إيرادات فوائد تأجير تمويلي 27 مليون دينار كويتي وهذا المبلغ يمثل 50% من اجمالي إيرادات الشركة.
- 3- لدى الشركة ودیعة في بنك اجنبي ربوي بقيمة 41 مليون دينار كويتي وحققت فائدة تقدر بمليون دينار كويتي.
- 4- لدى الشركة قروض ربوية بقيمة 389 مليون دينار كويتي ونسبة هذه القروض الى اجمالي الموجودات 71% ونسبه هذه القروض الى رأس المال 354%.

لهذه الأسباب استند الكثير من العلماء إلى القول بعدم جواز الاكتتاب في الشركة، ولكن إذا قامت الشركة بتغيير العقود الربوية إلى تمويلات إسلامية بما يتناسب مع الضوابط المذكورة سابقا فيكون المساهمة فيها جائزة، وهذا لا يعتبر تناقضا لان الحكم الشرعي بالجواز أو عدم الجواز مبني على ضوابط شرعية.

الخاتمة:

في الختام وبعد عرض أنواع الأسهم وأراء العلماء في حكم الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فأميل مع الرأي الذي يرى جواز الشراء والتداول في الاسهم المتوافقة بالضوابط المذكورة سابقاً ، ولذلك لان السهم تتم تنقيته وتطهيره من عنصر الحرام ، وهناك حاجة كبيرة للاستثمار في هذا النوع حيث أن الأسهم الإسلامية قليلة بالنسبة لبقية الشركات ، وربما يكون هذا عاملاً محفزاً للشركات أن تهتم بضوابط الاسهم المتوافقة فيقل الحرام بعد ذلك. ومن خلال البحث أرى أن هناك أهمية كبيرة لاصدار برنامج يتعلق بالأسهم المدرجة في بورصة الكويت ببيان فيه الشركات المتوافقة واحتساب نسب التطهير لكل شركة بطريقة سهلة وميسرة لاستخدام المتداولين في البورصة.

والحمد لله رب العالمين

المصادر

- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية (الايوفي)
- الأسهم والسندات واحكامها للدكتور احمد بن محمد خليل
- كتاب الأسهم المختلطة لإبراهيم السكران
- الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية
- احكام تمويل الاستثمار في الأسهم للدكتور فهد بن صالح العريض
- قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي
- islamweb.net
- كتاب فتاوى وقرارات هيئه الرقابه الشرعيه بيك بوبيان
- موقع شركة مقاصد
- موقع شركة شمال الزور